



الثلاثاء الديمقراطي والعسكري يستجوبان الخراف



الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

إشادة نيابية بالطرح الراقى للمستجوبين الديمقراطي والعسكري.. ومثلها لردود الوزير عادل الخرافي الغير متشنجة

مجلس الأمة يشهد استجواباً هادئاً دون تقديم طلب طرح ثقة

الغانم: المناقشة كانت راقية بغض النظر عن إختلاف الآراء .. وسارت وفق الإجراءات المنصوص عليها باللائحة

عدم مصداقيتك امام الشعب الكويتي ما زالت الفرصة امامك السحب او استقيل .. انا لست من مرشحي الدائرة الثانية حتي يقولون انني من خصوم الوزير السياسي ولكن اوكد بان توزير عادل الخرافي كان عبارة عن صفقة سياسية .. هذا الاستجواب اخلاقي فنحن امام فضيحة اخلاقية بتوزير هذا الوزير .. الا يكفي ما اصاب المجلس جراء سجن النواب وقضية القبيضة حتي يتم توزير الخرافي في صفقة سياسية ..

الدمخي يعرض تغريدات تداولت في تويتر تثبت ان هناك صفقة سياسية تمت بين عادل الخرافي والآخر حيث تم شطب الاسم الطرف الآخر في الصفقة من التغريدات.

سعدون حماد: ليش تشطب الطرف الثاني اخر عادل بيته انكر من الطرف الثاني في الصفقة السا في استجواب وانتم تدافعون عن الحقيقة واقسمت امام الشعب.

عادل الدمخي يرد: اخ سعدون الطرف الثاني معروف هو دولة الرئيس (بمقصود الرئيس الغانم) وشو ناظر ..

عادل الدمخي: تعيين عادل الخرافي وزير بعد صفقة سياسية تمت بينه وبين رئيس المجلس وهذا يدل علي مدى مهزلة الاوضاع في الديرة هل يعقل ان وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء لا تتبعها اي جهة بينما باقي الوزارات الاخرى تابعة لها جهات عدة .. اذا انت فعلا يا عادل الخرافي حريص علي سمعتك كان ينبغي عليك عدم القبول بالمنصب الوزاري بعد ما نشر عن صفقة سياسية معك علي اثرها اسحيت من الانتخابات لصالح طرف معين انت تعرف والكل يعلمون من الدمخي يعرض كما كبيراً

■ أي رغبة يبيدها النائب اعتبرها كتاباً مقدساً وأخذها بعين الاعتبار

■ وأوصله على الفور إلى مجلس الوزراء

■ منذ أن توليت المنصب الوزاري إلى اليوم قرابه ثلاثة أشهر جاوبت على 84% من الأسئلة

■ فيصل الكندري: الاستجواب يفترض أن يبني على حقائق لكن المستجوبين استندوا على مجرد تغريدات



البارك خلال استجوابه للاستجواب

■ عادل الخرافي: كل التقدير والاحترام لدور نواب الأمة في بناء الوطن وهذا هو هدفنا جميعاً

■ أقسمت على إحترام الدستور وأحاسب على ما أعمل لكن القضية في استجوابي أمر آخر وشيء لا أعرفه

■ رئيس الوزراء قال لي نريد شخصاً ينسق مع المجلس وسيكون له كل الصلاحيات وقبلت لخدم بلدي

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان الاستجواب المقدم من النائبين الدكتور عادل الدمخي ورياض العدساني إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي انتهى دون تقديم طلب طرح ثقة، مؤكداً ان المناقشة كانت راقية بغض النظر عن إختلاف الآراء .. وسار وفق الإجراءات المنصوص عليها باللائحة الداخلية للمجلس.

وأضاف الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة عقب الانتهاء من جلسة مناقشة الاستجواب «إن جلسة أمس الأول اقر فيها العديد من القوانين المهمة مثل «تعارض المصالح» إضافة إلى مناقشة «الوثيقة الاقتصادية» التي هي عبارة عن رؤى لا يتم التصويت عليها».

وقال النائب د.عادل الدمخي إن الاستجواب اخلاقي ومبدئي، وهو يختلف نوعياً عن بقية الاستجوابات التي تتعلق عادة بحماية المال العام والقضايا المالية.

وبين الدمخي ان الوزير الخرافي ليس لديه وزارة وبعض الوزراء الآخرين لديهم 7 و 8 جهات تشدرج تحت مسؤولياتهم، والوزير لا يملك شيئاً واختصاصاته الأصلية تنازل عنها، فهو وزير بلا وزارة، وعندما أسندت له الأعمال لم تر له دوراً.

من جهته أوضح النائب رياض العدساني أن التشكيل الحكومي الأخير جاء عكس تصريحات رئيس الوزراء وأن تعيين الوزير الخرافي جاء على أساس أنه محلل يعمل على توطيد العلاقة بين السلطين ..

ورأى العدساني أن وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة تنقل كاهل الحكومة وليس لها مهام وأن وجودها اختصاصات متواضعة للحماية، مطالباً بالغائها وإسنادها إلى وزير وليس مع الوزير».

الكريم أرجو التنبية بأنه ممنوع الاستحسان او الاستهجان حتي لا اضطر الي تطبيق اللائحة واخراج من يخالف ذلك خارج قاعة عبد الله السالم.

الرئيس الغانم: الوقت المخصص للمستجوبين ثلاث ساعات.

النائب عادل الدمخي يبدأ بمناقشة الاستجواب.

عادل الدمخي: هذا الاستجواب ليس شخصانياً كما يحاول البعض تصويره .. وأذكر بمقولة لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك عندما قال في وقت سابق ان اغلب من يديرون البلد جاؤوا بالواسطة وليس بالكفاءة ..

تعيين الوزير عادل الخرافي ليس دستورياً ولا قانونياً واكرر انصحك ابو مساعد الا تستمر في مواجهة الاستجواب لانك سوف تجرح وستثبت

من محور واحد حول التجاوزات المتعلقة باختصاصات الوزير على جدول الأعمال ومناقشته في جلسة أمس الأربعاء وفقاً للمادتين «76» و«135» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وفيما يلي مجريات الجلسة كاملة:

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يؤجل انعقاد الجلسة نص ساعة لعدم اكتمال النصاب.

الرئيس الغانم يفتح الجلسة بعد اكتمال النصاب والأمين العام يلقو اسماء الحضور.

المجلس يبدأ في مناقشة استجواب الخرافي.

المجلس يوافق علي دخول الفريق المساند للوزير عادل الخرافي .. والمستجوبون والمستجوب يعثلون المنصة الرئيس الغانم: الحضور

رسخ الشبهات وأكدها عليه، وتحدث النائب فيصل الكندري معارضا للاستجواب وقال إن الاستجواب الموجه إلى الوزير الخرافي لا يرقى إلى كونه استجواب بل هو تصفية حسابات، وأنه عبارة عن ١٢ محوراً تم دمجه في محور واحد.

وأضاف الكندري أن توزير الخرافي جاء بناء على مرسوم صدر باسم صاحب السمو، والاستجواب استند على تغريدات باسماء وهمية، مطالباً المستجوبين باستقاء المعلومات من مصادر رسمية.

ورأى الكندري أنه كان من المفترض استغلال وقت المجلس لإتجاز القوانين التي ينتظرها أبناء الشعب الكويتي.

وكان مجلس الأمة قد اتخذ قراراً في جلسته العادية أمس الأول بإدراج الاستجواب المكون

شباباً كويتيين يعملون بالوزارة ولم يتسلموا مستحقاتهم منذ ٦ أشهر وقد أخذت وعداً من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بحل المشكلة خلال الفترة المقبلة.

وتحدث النائب د.عبد الكريم الكندري مؤيداً للاستجواب، وقال إن المواطن يستشعر مآسي في العمل السياسي في الكويت، بسبب تكريس غياب المصداقية والتناقض مع النفس وغياب الشفافية، ونحن لا تقدم نموذجاً حقيقياً للعمل السياسي.

وأضاف أن العمل الوطني هو تكريس للشفافية، وكان يفترض من الوزير الخرافي أن يبين لرئيس الوزراء أن عليه

وعرض الخرافي ١٠ أسئلة في الحكومة السابقة تم تسليم الردود عليها خلال ٢٠ يوماً و٥٥ سؤالاً من ٢٠ إلى ٥٥ يوماً و١٦ سؤالاً من ٥٠ يوماً إلى ٨٠ يوماً و٩ أسئلة من ٨٠ إلى ١٢٠ يوماً و٦ أسئلة مضي عليها ١٢٠ يوماً ولم يتم عليها استجواب.

وبالنسبة لموضوع المعوقات المالية قال الخرافي إن هناك

وعرض الخرافي ٨ حالات سابقة تمت بذات الطريقة ومن بينها تعديل قانون الجيش وعليه توقيع وزير الدفاع السابق الشيخ محمد خالد.

وفيما يخص السؤال البرلماني الذي أرسله النائب العدساني قال الخرافي «تسلمت السؤال البرلماني في ٢٨ ديسمبر وتبعه أربعة أيام إجازة رسمية» ويعتد الرد في ١٢ يناير وبالتالي لم أتاخر إلا يوماً واحداً واعتذر عن ذلك».

وعرض الخرافي ١٠ أسئلة في الحكومة السابقة تم تسليم الردود عليها خلال ٢٠ يوماً و٥٥ سؤالاً من ٢٠ إلى ٥٥ يوماً و١٦ سؤالاً من ٥٠ يوماً إلى ٨٠ يوماً و٩ أسئلة من ٨٠ إلى ١٢٠ يوماً و٦ أسئلة مضي عليها ١٢٠ يوماً ولم يتم عليها استجواب.

وبالنسبة لموضوع المعوقات المالية قال الخرافي إن هناك

الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

وقال الوزير الخرافي في رده على المستجوبين إنه قبل الوزارة بناءً على رغبة سمو رئيس مجلس الوزراء حيث طلب منه التنسيق بين السلطين لتخفيف التوتر بينهما وتحقيق التعاون وهدف سام.

وذكر أن الاستجواب تم الإعلان عنه بعد ٢٦ يوماً فقط من أدائه القسم والمفترض أن يحاسب عن الأداء بعد أداء القسم ولكن الاستجواب يستشهد بما هو قبل ذلك.

وحول رد وزير الدفاع السابق على اقتراح برغبة وتحويله إلى المجلس في عهد الوزير الحالي قال الخرافي «ما المخالفة الدستورية في توقيع الوزير السابق على الاقتراح برغبة الذي أشرت إليه؟ والتعامل يكون مع الكيان وليس مع الوزير».



.. وعبد الكريم الكندري يتحدث مؤيداً للاستجواب



.. والوزير يباشر الرد على تعليقات المستجوبين



فيصل الكندري يتحدث معارضا للاستجواب